التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

يتضمن هذا القسم الاجراءات التي اتخذتها دولة فلسطين للتصدي لظاهرة العنف، من حيث اشكال العنف التي ركزت عليها، واستراتيجيات العمل، والسياسات المتخذة، وبرامج التوعية والتثقيف التي اظهرتها من خلال وسائل الاعلام، ويتقاطع هذا البعد مع مجالات اهتمام بيجين الخاص ب (العنف ضد المرأة، الحقوق الانسانية للمرأة، المرأة ووسائل الاعلام، الطفلة الأنثى).

1. أشكال العنف ضد النساء والفتيات، التي أولتها دولة فلسطين أولوية للعمل عليها:

أشارت بيانات مسح العنف 2011، أن 37.0% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن خلال 12 شهراً الماضية؛ 29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.0% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي "لمرة واحده على الأقل" من هؤلاء السيدات 58.6%، و55.1% تعرضن لعنف اقتصادي، و54.8% لعنف اجتماعي، و23.5% لعنف جسدي، و11.8% لعنف جنسي.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف من قبل الزوج خلال 12 شهرا الماضية حسب المنطقة وشكل العنف

المنطقة	أشكال العنف					
	تعرضن للعنف	العنف النفسي	العنف الجسدي	العنف الجنسي	العنف الاجتماعي	العنف الاقتصادي
الأراضي الفلسطينية	**37.0**	**58.6**	**23.5**	**11.8**	**54.8**	**55.1**
الضفة الغربية	**29.9**	48.8	17.4	10.2	44.8	41.6
قطاع غزة	**51.0**	76.4	34.7	14.9	78.9	88.3

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

أولت فلسطين مجموعة من اشكال العنف كأولوية يجب التصدي لها، وتتمثل تلك الاشكال في عنف الزوج/العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، والتحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي الأماكن التعليمية وفي العمل، وايضاً العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (على سبيل المثال، التنمر الإلكتروني، والمطاردة عبر الإنترنت)، عدا عن الاهتمام في قتل النساء خاصة القتل على خلفية شرف العائلة، والعمل على محاربة الزواج المبكر، وكأمثلة على ذلك:

في سبيل مواجهة العنف المنزلي بما في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب في إطار الزواج، نشير بداية الى ان قوانين دولة فلسطين بخصوص الابلاغ عن حوادث العنف الجنسي اعتبرت ان التبليغ عن الجرائم ليس حقاً مقصوراً على من تقع عليه الجريمة، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة، فمثلا: كل من علم بوقوع جريمة أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن.(مادة 24 من قانون الاجراءات الجزائية)، ويجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع

جريمة أن يبلغ عنها السلطات المختصة ما لم يكن القانون قد علق تحريك الدعوى الجزائية الناشئة عنها على شكوى أو طلب أو إذن. (مادة 25 من قانون الاجراءات الجزائية)، **و**في حال ورود شكوى لدخول امراة معنفة على المؤسسة الصحية فعليها الاهتمام بالشكوى المقدمة اليها واتخاذ الاجراءات المناسبة(المادة 62 من قانون الصحة العامة لعام 2004)، **كما** يلتزم جميع المكلفين باحترام المرأة ضحية العنف وتقديرها، وتعزيز واحترام حقها في اتخاذ القرار الذي تراه مناسبا لحياتها، وتقديم الخدمات لها دون تمييز، والمحافظة على جميع المعلومات المتعلقة بها والتعامل معها بشكل سري، إذ لا يجوز خرق سرية المعلومات ونشرها إلا بعد أخذ الموافقة الخطية من المرأة(نظام التحويل الوطني).

يتم تقديم الحماية ل (736) حالة / إمرأة و(75 طفلاً) مكررة شهرياً، في مراكز الحماية "مركز محور، البيت الآمن، مركز طوارئ أريحا"، ويتم تقديم ما يلزم من خدمات الإيواء والرعاية الصحية والنفسية والقانونية.

تم العمل على تجهيز 17 عيادة للارشاد الاسري الشامل لاستقبال والتعامل مع النساء المعنفات و ذلك من بداية سنة 2016 حتى نهاية سنة 2018 (8 مديريات رعاية صحية أولية + 9 مستشفيات) لتكون غرف لإستقبال والتعامل مع النساء المعنفات وتم تسميتها بهذا الاسم لتجنب الوصمة الاجتماعية ، وسيتم تأثيث بقية المستشفيات ومديريات الصحة خلال العام 2019، وقد بلغ عدد النساء المنتفعات في العام 2018 من هذا البرنامج 1791 منتفعة .

لمنع الزواج المبكر والقسري: انخفض الزواج المبكر في دولة فلسطين الى 20% عام 2018، بعد ان كان 25% عام 2014، حيث تم تطوير برنامج متكامل حول مناهضة تزويج الطفلات (الزواج المبكر) من خلال مركز الدراسات النسوية في القدس مثل إنتاج دراسة حول أسباب وتداعيات زواج الفتيات الفلسطينيات المبكر في محافظة القدس– 2017، وبناء عليها تم تطوير: دليل مناهضة تزويج الطفلات (ليتم استخدامه من قبل المرشدين والمرشدات الاجتماعيين في المدارس).

وفيما يتعلق بحالات قتل النساء ، تم رصد حالات قتل النساء من خلال الإعلام (وليس رقم رسمي من النيابة العامة) حيث بلغت حالات القتل في عام 2016 (17) حالة وفي عام 2017 (32) حالة، وفي عام 2018 (30) حالة قتل للنساء. كما تم توثيق بعض قصص النساء اللواتي تم قتلهن وتم إثارة موضوع قتل النساء في الإعلام، كما تتابع وحدة حماية الأسرة من العنف في النيابة العامة كافة حالات القتل بشكل مفصل.

2. الإجراءات المتخذة الأكثر أولوية في السنوات الخمس الأخيرة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، وأولت اهتماماً في تطوير قوانين مناهضة العنف ضد المرأة، وتطبيقها، وكذلك تطوير خطط عمل وطنية، وتحديثها، وتوسيعها بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة الى إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة وصول المرأة إلى العدالة (مثل إنشاء المحاكم المتخصصة، والتدريب على القضاء والشرطة، وأوامر الحماية، والإنصاف والتعويضات، بما في ذلك قضايا قتل النساء)، وتطوير الخدمات المقدمة للناجيات من العنف (مثل بيوت الآمان، وخطوط المساعدة، والخدمات الصحية المخصصة، والخدمات القانونية، وخدمات العدالة، والمشورة) كما عملت الدولة على تعزيز إستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء والفتيات وتقاطعها مع الصحة، والتعليم، ووسائل الإعلام، والتعبئة المجتمعية، والعمل مع الرجال والفتيان)، كما تم العمل على رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات كمسح العنف الأسري، وانشاء المرصد الوطني

للعف ضد المرأة، وكذلك إدخال و تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين فهم أسباب العنف ضد المرأة وعواقبه. ومن الامثلة على تلك الإجراءات:

على مستوى تطوير وتعديل القوانين والتشريعات: لا تزال المشاورات الوطنية على قانون حماية الأسرة من العنف جارية للاتفاق على الصيغ النهائية للقانون بالرغم من تنسيب القانون لسيادة الرئيس لاقراره، واعتماد دليل الإجراءات الموحد لنظام التحويل الوطني لخدمات النساء المعنفات، وإصدار قرار من وزير الصحة بإعفاء النساء المعنفات من رسوم التقرير الطبية و الإسعاف الأولي وذلك في العام 2017 ، وقرار بإعفاء حالات الإنتحار من الرسوم أيضاً في العام 2017.

اصدار قانون التنفيذ الشرعي الذي يسهم في سرعة إنجاز الأحكام للفئة الضعيفة من النساء والأطفال، واصدار تعميم ينص على تسليم الزوجة التي خرجت من بيت زوجها نتيجة أي خلاف أوراقها الرسمية وملابسها من خلال قرار إداري يصدره فضيلة القاضي بشكل عاجل، وذلك لحاجة المرأة الماسة لمتعلقاتها الشخصية، وعدم إسقاط الحق الشخصي من خلال الغاء او تقييد العمل بالمادة 99 من قانون العقوبات الأردني للعام 1960 فيما يتعلق بإسقاط الحق الشخصي في قضايا قتل النساء

في اطار تعزيز الخدمات: مصادقة مجلس الوزراء على مركز حماية للنساء في مدينة جنين حيث بدأ الشروع في تخصيص قطعة أرض خاصة لإقامة مركز طوارئ لحماية النساء ضحايا العنف في المحافظة. وتفعيل اللجان المختلفة الخاصة بمحاور نظام التحويل الوطني وهي: لجنة إدارة الحالة والتمكين والاندماج، لجنة التوثيق والرصد، لجنة السياسات والإجراءات، لجنة المتابعة والمساءلة والتقييم، لجنة التوعية والإعلام، لجنة تنمية القدرات وتطوير البنية التحتية.

تحسين الصحة النفسية للنساء في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ برنامج الإرشاد الذي يهدف إلى المساهمة في مناهضة كافة إشكال العنف ضد النساء والفتيات وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين 2014–2018 تم تقديم الإرشاد الفردي, لما مجموعه 2682منتفع ومنتفعة,تم تقديم الاستشارات النفسية, لما مجموعه 3303منتفع ومنتفعة, تم تقديم الاستشارة الهاتفية 1190منتفع ومنتفعة ,تم تقديم الإرشاد العائلي ل86 عائلة ,تم تحويل 659منتفع ومنتفعة ,تم استقبال 562منتفع ومنتفعة.

تقديم خدمات الارشاد النفسي الاولي الهاتفي، والإرشاد القانوني والصحي للنساء والفتيات والأطفال الناجيات من العنف عبر مركز استماع حماية المرأة الطفل المجاني 121، تم تقديم الخدمة من خلال الهاتف الى **86495** حاله خلال السنوات المذكورة(2014–2019)، 60%من هذه الحالات تعرضت للعنف الجسدي والجنسي والنفسي.

تقديم خدمات الصحة الجنسية والانجابية ل 4112 امرأة من خلال العيادة الصحية المتنقلة بالوصول الى المناطق المهمشة، وتقديم خدمة والإرشاد والعلاج النفسي وجها لوجه ل 486 امرأة، تدريب مهنيين ومهنيات من وحدة حماية الاسرة في الشرطة الفلسطينية والنيابة العامة ومرشدات/ ين اجتماعيات/ين، كما تم العمل مع 400 رجل لتعير النظرة الذكورية ولوقف العنف الموجهة للنساء.

في اطار تعزيز وصول النساء للعدالة تم تشكيل نيابة حماية الاسرة من العنف بقرار من النائب العام في شهر شباط 2016 وبدعم برنامج سواسية، وهدف هذا الاجراء الى تطوير دور النيابة العامة في حماية النساء وضحايا العنف ومحاسبة الجناة وتحقيق الردع العام من خلال تقدمي خدمات متخصصة مستجيبة للفئات الاقل حظاً بالحماية القانونية الاطفال النساء ذوي الاعاقة كبار السن، واما نطاق الاجراء والسكان المستهدفين، فإن النيابة تختص بالتحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن والتنسيق مع وحدة تنفيذ الاحكام الجزائية

لتنفيذ الاحكام الصادرة في جرائم التحقيق وملاحقة المتهمين والترافع والطعن ومتابعة تنفيذ الاحكام في الجرائم التالية: كافة الجرائم المرتكبة داخل نطاق الاسرة بمختلف أفرادها بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال ضحايا العنف خارج الأسرة، الجرائم المرتكبة من النساء في قضايا الزنا والدعارة والسفاح وإفساد الرابطة الزوجية وغيرها من الجرائم ذات الطابع الجنسي، جرائم التهديد والإبتزاز ضد النساء عبر كافة وسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونية، ومن تأثيرات اتخاذ الاجراء، رفع نسبة عدد القاضايا المبلغ عنها بموجب احصائيات الواردة للنيابة العامة، جودة في نوعية الخدمة المقدمة للنساء والاطفال وذوي الاعاقة، الية تشبيك واضحة بين مقدمي الخدمات وفعالية اكثر لمؤتمرات الحالة . الدروس المستفادة من ذلك انها رفع جودة الخدمة المقدمة يتوجب ابتداء التخصص، التنسيق والتشبيك.

إنشاء أماكن مخصصة في مركز كل محكمة من محاكم القضاء الشرعي لرؤية ومشاهدة الأطفال في جو أسري ملائم. وكذلك إيجاد ألية لما يع رف بالتخارج في المحاكم الشرعية تضمن وصول حقوق النساء الحقيقية لهن فما ال لهم إرثاً عن مورثيهم حيث كان هذا التخارج يستخدم سابقاً لسلب حقوق النساء بمبالغ بسيطة لا تساوي القيمة الحقيقية لحقوقهن. إضافة الى إنجاز مذكرة تفاهم بين ديوان قاضي القضاة ووزارة التنمية الاجتماعية حول ألية تنفيذ كاملة للمشاهدة والاستضافة، واستلام وتسليم الأطفال في الحالات التي تقتضي التدخل العلاجي والوقائي إلى مرشدي حماية الطفولة لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

تشكيل لجنة تقصير أمد التقاضي في القضاء الشرعي، وعملت على توصيات متعلقة بالنفقة، وتدابير خاصة في صالح النساء مما يصب في تقصير أمد التقاضي، كما تم إصدار عدد من المبادئ القضائية في المحكمة العليا الشرعية ترعى حقوق المرأة عن طريق إرساء المبادئ القضائية في المشاهدة والحضانة مثل: حق المرأة في حضانة أطفالها إلى حين بلوغهم وكذلك تبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى النزاع والشقاق واعتبار تقرير الارشاد الاسري بمثابة شيوع النزاع بدلاً من إحضار أدلة مستعصية مما خفف على النساء وهيأت العديد من المبادئ القضائية المتعلقة بفرض النفقات لها بما يواكب الحالة الاقتصادية للمجتمع.

تخصيص قضاة في كافة المحاكم النظامية للنظر في قضايا النوع الاجتماعي، تحضيرا لإقرار قانون حماية الاسرة و مراجعة مسودة القانون مراجعة شاملة من قبلهم بغية اقراره حسب الاصول ، حيث بلغ عدد القضاة المكلفين31 قاضي منهم 14 قاضي سيدة يتم تدريبهم على كافة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي منها مفهوم النوع الاجتماعي ، البعد الاجتماعي النفسي للنساء ضحايا العنف ، برنامج ميزان وغيرها. تعميم مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المتعلقة بين كافة موظفي مجلس القضاء الاعلى من خلال التدريبات وورش العمل.اعداد الاشكال الاعلامية والتوعوية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي وتوزيعها على رواد المحاكم. تحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي ووصول النساء للعدالة بما فيها أعداد الموظفين والقضاة وفقا للنوع الاجتماعي. احداث تعديلات على برنامج ميزان بما يساهم في استخراج احصائيات متخصصة في مجال النوع الاجتماعي.

تنفيذ برنامج تسهيل وصول النساء للعدالة والقانون في الضفة الغربية في السنوات 2014-2019 والذي ساهم في توفير الحماية الاجتماعية والقانونية للنساء ، تم تقديم عدة خدمات قانونية للنساء منها :

استشارات قانونية: تم خلال 2014-2019 تقديم (4291) استشارة مكتبية وميدانية لما مجموعه (3209) امرأة بمواضيع قانونية مختلفة تتعلق بقانون الأحوال الشخصية (كالزواج والطلاق ، المؤخر ، والنفقة ، الحضانة ، تفريق ونزاع ، الطاعة، الخلع ، والمشاهدة والاستضافة ، ميراث ، نزاع وشقاق ، حق السكن للمرأة بعد الطلاق وغير ها) ، وبقانون العقوبات والأحوال المدنية والحقوق العمالية، والعنف والضرب والإيذاء ، وتنفيذ أحكام قضائية.

مرافعات بالمحاكم: تأتي أهمية تقديم خدمة الترافع بالمحاكم في ظل محدودية المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة ، تم خلال 2014-2019 رفع (1718) قضية بالمحاكم لما مجموعه (1326) امرأة وشابة ، تم إنهاء ما يقارب 95% من القضايا والحصول على

أحكام للنساء ، علما أن بعض القضايا تم اسقاطها بناء على طلب المنتفعة من الخدمة القانونية وذلك لأسباب عديدة أبرزها ضغط الأهل ، التصالح بين الزوجين والعودة لبيت الزوجية ، اتفاق على الطلاق بالتفاهم بين الزوجين ، عدم رغبة السيدة باستكمال القضايا المرفوعة من قبلها ، أكثر من 95 % من النساء ربحن قضاياهن ووصلن لحقوقهن مما خفف عنهن الضغط والخوف من الخسارة وعزز وضعهن الاقتصادي .وتعلقت غالبية القضايا بحقوق تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وهي : ، النفقة ، المؤخر ، الحضانة ، الطاعة و حق السكن للمرأة بعد الطلاق ، المشاهدة والاستضافة ، تفريق ونزاع ... الخ .

لتعزيز رصد وتقييم التأثير، بما في ذلك توليد الأدلة وجمع البيانات، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات معينة من النساء والفتيات، تعمل دولة فلسطين على انتاج مسح العنف الأسري 2019 وهو مسح يتم انتاجه من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كل خمسة سنوات، كما عملت وزارة شؤون المرأة على تأسيس المرصد الوطني لرصد حالات العنف ضد المرأة من خلال المؤسسات التي تستقبل حالات العنف سواء كانت للشكوى أو للحصول على الخدمة، أو للوقاية.

3. الإستراتيجيات المستخدمة في السنوات الخمس الأخيرة لمنع العنف ضد النساء والفتيات

عملت فلسطين على مجموعة من الاستراتيجيات لمنع العنف ضد النساء تمثلت في زيادة الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات، وكذلك عملت على استراتيجية الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، واستراتيجية تغيير صورة النساء والفتيات في وسائل الإعلام، وكذلك العمل مع الرجال والفتيان.

لتغيير الوعي العام وتغيير النظرة والسلوكيات:

تنفيذ حملة من بيت لبيت التي تستهدف التجمعات الاكثر عنفاً ضد النساء بمشاركة المؤسسات داخل التجمعات ومراكز تواصل في المحافظات، والتي تهدف الى الحد من العنف ضد المرأة من خلال انشطة توعوية ودعوية. عدا عن ما تقوم بها كافة المؤسسات من تنفيذ الحملة الوطنية المناهضة للعنف ضد المرأة من كل عام.

للمساهمة في إيجاد بيئة عمل امنة وقوانين واجرائات لدمج النساء الناجيات من العنف في المجتمع المحلي تم اطلاق مشروع في العام 2017 تحت عنوان "معاً ننجو"والذي يمتد لمدة عامين، ويهدف المشربوع الى تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء الناجيات من العنف من خلال اخصائيتين /ات نفس–اجتماعيين بالإضافة الى محامية قانونية للترافع في قضايا النساء وتقديم الدعم والتعزيز القانوني، وعمل المشروع على الانشطة التالية: تقديم تدريبات (23 يوم *116 مقدم /ة خدمة)، حملة إعلامية لفعاليات 16 يوم لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، تطوير خطط دمج للنساء في البيوت الامنة، تطوير ميثاق شرف ينص على احترام حقوق النساء والالتزام بتوفير ببئة عمل امنة لهن، توقيع ميثاق الشرف من قبل أصحاب المصانع والمنشئات والمحلات،وإعطاء ورشات عمل توعوية (11 ورشة عمل * 81 مشارك /ة) لأصحاب المنشئات والمصانع والمحلات من اجل تعزيز بيئة العمل الامنة والتوقيع على ميثاق الشرف، عمل ورشات عمل توعوية (20 ورشة عمل * 152 مشارك/ة) من المنشئات والمصانع التي وقعت ميثاق الشرف من اجل تعريفهم عليه وتعزيز وعيهم حوله،توعية المجتمع المحلي (30 ورشة عمل * 912 مشارك/ة) حول قانون حماية الاسرة من العنف من اجل تعزيز الاندماج بدعمه والمطالبه به.

تفعيل نظام التحويل الوطني من خلال تنفيذ مشروع (درجة خطورة عالية) و (على الوعد لحماية النساء) الذي عمل على التدريب على النظام وعمل البرتوكولات الخاصة في قطاع الصحة و الشرطة و الارشاد الاجتماعي، و تم بناء قدرات وتمكين 51 من رجال العشائر

والإصلاح في 4 محافظات (بيت لحم . الخليل – اريحا–طولكرم)، وكذلك تم انتاج 8 سبوتات تلفزيونية كرتون للتوعية بحقوق المرأة وعن العنف الذي تتعرض له النساء تم انتاجها وبثها : السبوتات حول معالجة قتل النساء وكيف ممكن للأسباب ان تكون باطلة، عدم الثقة ، موضوع ضرب النساء سواء الزوجات او الأخوات وغيرها.

تشكيل مجموعات شبابية داعمة لحقوق المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس من خلال تنفيذ مشروع "مناهضة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس" حيث يهدف المشروع إلى الحد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. استهدف المشروع 20 موقع في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. الميزانية المرصودة للمشروع: .42,755 يورو.

زيادة وعي النساء بآثار العنف النفسية والاجتماعية وتعزيز دور النساء في التصدي للعنف عبر المشاركة في أنشطة الضغط والتأثير على صناع القرار ، كاجراء وقائي بهدف زيادة وعي النساء في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله النفسي والجسدي والجنسي خلال الأعوام 2014–2018 تم تنفيذ 1449ورشة، وتم استهداف 20390مشارك ومشاركة حيث تم ، كما تم تنفيذ 44 مجموعة تدريبية تطويرية تم استهداف 687 طالب وطالبة من العلوم الإنسانية، وتم تدريبهم على آليات مناهضة العنف بالإضافة الى تطوير قدراتهم المهنية. اضافة الى تنفيذ "حملة لا يوجد امرأة تستحق ان تعنف" ، حملة "نحو حماية الفتيات والنساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي من الاستغلال الجنسي "، حملة " أنت لا تملكني بكفي استبداد وعنف " .

لتعزيز الحشد الشعبي والتعبئة على مستوى المجتمع، تنفيذ مشروع تمكين النساء و حمايتهم من العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يهدف إلى معالجة العدد المحدود من وصول النساء الى خدمات الحماية الفعالة في المجتمعات المهمشة في القدس الشرقية، وعمل المشروع على تفعيل شبكة الحماية في القدس الشرقية لتعمل كشبكة لتحويل النساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي الى الخدمة التي يحتاجونها من خلال العمل على تفعيل نظام التحويل لضحايا العنف من النساء مع وجود دليل مرجعي سهل استخدامه للخدمات المتاحة في القدس.

حشد الراي العام الفلسطيني لحماية حقوق النساء ومناهضة كافة اشكال العنف وخاصة القتل علي خلفية ما يسمى بالشرف تم تطوير وتنفيذ مبادرة بعنوان لا شرف في الجريمة، (5000) بطاقة معلومات تضمنت احصاءات وقوانين وتشريعات عن قتل النساء تم تدشين هذه المبادرة من خلال ورشات العمل، وأطلقت مشروع **محاكم النساء** في بداية ايلول 2015 واستمر ل 2018، والذي هدف للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تشكيل ائتلاف شبابي من 56 شاب/ة لتنفيذ مبادرات شبابية توعوية تهدف الى تعزيز الوعي فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ومن خلال تنفيذ ورشات عمل ومحاضرات لتعزيز الوعي بحقوق النساء. ونتيجة لذلك تأثرت مواقف المشاركين/ت ايجابيا تجاه دعم قضايا المرأة وتم تزويدهم/ن بالمعرفة والمهارات اللازمة لتطوير المبادرات الشبابية وإطلاقها، بناء قدرات 16 من الإعلاميين و الاعلاميات لأخذ دور في مراقبة الحالات التي توصل الى المحاكم المرتبطة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي و رصد هذه الحالات.
لتغيير صورة النساء في الاعلام تم تشكيل الشبكة الاعلامية من المؤسسات الاعلامية المنتشرة في الضفة الغربية اتبني قضايا المرأة في برامجهم الاعلامية والاخبارية.

للعمل مع التعليم الابتدائي والثانوي في مواضيع التحرش الجنسي، تم الوصول إلى حوالي 800 مدرسة تم فيها تدريب المرشدين والمرشدات على تنفيذ البرنامج واستخدام المواد التالية: الدليل التدريبي لبرنامج أمان لتطوير المهارات الحياتية والحماية من

الاستغلال الجنسي، قصة "سمارة" للأطفال، قصة "هيا بنا نحكي" للأطفال، شريط CD تمثيلي حول القصص السابقة وتم ترجمته إلى لغة الإشارة للإستفادة منه من قبل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية، كما تم ترجمة المواد إلى لغة بريل لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من الاستفادة منها، وتم التنسيق مع المؤسسات التي تعمل مع الأطفال والمراهقين من ذوي الإعاقات المختلفة لتنفيذ البرنامج.

4. الإجراءات المتخذة في السنوات الخمس الأخيرة لمعالجة تصوير النساء والفتيات و/أو التمييز و/أو التحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام:

عملت فلسطين على إدخال لوائح ووثائق شرف لوسائل الإعلام لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتوفير التدريب للإعلاميين للتشجيع على إنشاء الصور غير النمطية والمتوازنة والمتنوعة للنساء والفتيات في وسائل الإعلام واستخدامها، وتعزيز مشاركة وقيادة النساء في وسائل الإعلام، ومن الامثلة على تلك الإجراءات:

العمل على زيادة التركيز الإعلامي على قضايا العنف ضد المرأة وزياد ة وعي الجمهور للحد من العنف الأسري والمجتمعي من خلال إثارة قضايا عديدة ومن ابرزها القتل على خلفية الشرف والانتهاكات التي تتعرض لها النساء عبر شبكات التواصل الاجتماعي و التحرشات الجنسية والزواج المبكر وأيضا خاطبت وسائل الإعلام صانعي القرار وأعضاء المجلس التشريعي بضرورة أخذ دور فعال اتجاه القضائية الحقوقية للنساء خاصة العنف ووضعهم أمام مسؤولية اخذ دور فاعل اتجاه العمل على المصادقة على فانون حماية الأسرة من العنف، كما تم تنفيذ 400 لقاء إعلامي حول مواضيع الصحة النفسية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

رصد صورة المراة في وسائل الاعلام الفلسطينية المرئية والمسموعة و المكتوبة من خلال تنفيذ مشروع الرصد الإعلامي العالمي للعام 2015(GMMP) على المستوى الوطني حيث تم العمل على ، واصدار تقرير الرصد الاعلام الفلسطيني للعام 2015 وتم اعتماده في تقرير الرصد العالمي الخامس للعام 2015 بمشاركة 114 دولة على الاقل، ويأتي هذا الرصد في ظل تواصل ممارسات تهميش و تغييب اصوات المرأة في وسائل الإعلام بشكل واضح وترسيخ العديد من الصور النمطية و المفاهيم التقليدية ،

لرصد صورة المرأة في الاخبار المتعلقة بالمرأة والامن والسلام والانتهاكات ضد المراة الفلسطينية من خلال اطلاق **مشروع (المرأة في الإعلام الفلسطيني)** في بداية العام2017 والذي استمر لمدة عام ، والذي، وتضمن المشروع بناء قدرات 15 من طلاب وطالبات الاعلام في مواضيع النوع الاجتماعي وحقوق الانسان والمرأة و القرار الاممي 1325 بالإضافة لتدريبهم/ن على اليات ومنهجيات الرصد الإعلامي. وكتابة تقرير عن نتائج الرصد و نفيذ حملة توعوية بهدف تعزيز صورة عادلة ومتوازنة للمرأة في الإعلام وخصوصا في المجال السياسي و تقديمها كقائدة وصانعة قرار وعدم الاستمرار في تقديم الصور النمطية عنها.

يتم انتاج صحيفة صوت النساء وهي صحيفة شهرية تصدر بانتظام حيث تسلط الضوء على قضايا التمييز ضد المراة الفلسطينية في كافة الممجالات، وتفتح الباب للاقلام الشابة والنسوية من اجل التعبير عن وجهات نظرهم في هذه القضايا، في محاولة لتغيير الثقافة المجتمعية لصالح تبني المساواة وعدم التمييز ضد المرأة. كما يتم انتاج برنامجا اذاعيا اسبوعيا بعنوان" ضد الصمت" ويركز فيه على نقاش اوجه التمييز في الحقوق اتجاه المراة الفلسطيني، البرنامج اسبوع ويبث كل يوم ثلاثاء الساعة الحادية عشر على راديو راية اف أم.

تأسيس ائتلافا اعلاميا بعنوان" المنبر الاعلامي لقضايا النوع الاجتماعي" والذي يتكون من 9 مؤسسات اعلامية مختلفة، يعمل المنبر على انتاج برامج اعلامية مراعية للنوع الاجتماعي، كما يقوم بتجريب الكوادر الاعلامية في هذه المؤسسات لتكون قادرة على التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي.

في اطار بناء قدرات اعلاميين/ات لتناول صورة المراة في الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب تم في العام 2015 تدريب 11 إعلامية و صحفية من(نابلس ، جنين ، طولكرم ، الخليل ، بيت لحم ، رام الله) على النوع الاجتماعي في الاعلام بواقع يوم تدريبي تم من خلاله التركيز على كيفية تناول صورة المرأة في الاعلام المرئي و المسموع والمكتوب.وتدريبهم على المدونات والاعلام الاجتماعي بواقع 50 ساعة تدريبية بدعم من القنصلية الفرنسية في القدس.

5. الإ جراءات المتخذة خلال السنوات الخمس الماضية التي تم تصميمها خصيصا للتصدي للعنف ضد مجموعات معينة من النساء اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز:

عملت دولة فلسطين على مجموعة من الاجراءات التي من خلالها يتم انهاء التمييز ضد المرأة لجميع الفئات، وفي هذا المحور تم إنجاز الاطار القانوني لتقرير سيداو بمشاركة المؤسسات التي تتابع تنفيذ سيداو برئاسة وزارة شؤون المرأة. كما تم تفعيل لجنة التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي برئاسة وزارة العدل حيث (تم توقيع مذكرة تفاهم بخصوص لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي بين وزارة العدل ووزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء) والتي تترأسها وزارة العدل / وحدة النوع الاجتماعي. حيث تم :عقد تدربين للجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي حيث تم استهداف القانونين ورؤوساء ووحدات النوع الاجتماعي من مختلف المؤسسات الرسمية. خلال العام 2018. وعقد تدريب مدربين (**TOT**) لاعضاء لجنة الصياغة في لجنة قطاع التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي خلال العام 2018. وإعداد ملحق لمراجعة وصياغة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي.

تشكيل اللجنة الوطنية لموائمة التشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وافتتاح عيادة متخصصة ومجهزة للطب العدلي في محافظتي جنين وطولكرم. وتعيين طبيبة شرعية وهي الطبيبة الوحيدة حاملة هذا التخصص حيث كانت مبتعثة للجامعة الاردنية على مشروع **UNODC.**

اصدار مذكرة قانونية حول حق الأم بإصدار جوازات سفر وفتح حسابات بنكية لأبنائها ونقل الاولاد من مدرسة إلى اخرى، ومصادقة مجلس الوزراء عليها.

رفع وعي الـ مجتمع بحقوق النساء وزيادة حساسية صناع القرار اتجاه قضايا النساء، خلال الأعوام 2014-2018 ، من خلال تنفيذ ما مجموعه 1900 نشاط توعوي (شمل ورش عمل ، ولقاءات مفتوحة ، وجلسات نقاشية واجتماعات عامة) بمواضيع حقوقية ومدنية وقانونية واقتصادية ، شارك فيها (18832) مشارك ومشاركة من النساء والشباب والشابات وصناع القرار وقادة مجتمعيين وسياسيين وقطاعات مهنية متنوعة ، ساهمت هذه الورش واللقاءات في زيادة وعي النساء بحقوقهن ورفع قدراتهن للدفاع عن هذه الحقوق.

تنفيذ (5)جلسات استماع حول الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات سواء بالبعد السياسي أو الاجتماعي او القانوني ، شارك فيهما (270)امرأة من نساء القاعدة بما فيه النساء المعنفات ، ومؤسسات حقوقية نسوية وصناع قرار وقادة سياسيين ومجتمعيين ، وتحدثت فيهما النساء عن معاناتهن وجرى تعقيب على شهاداتهن وخرجت الجلسات بمجموعة توصيات منها : تعزيز سيادة القانون ، الضغط لإقرار قوانين تحمي النساء وترفع التمييز عنهن ومنها قوانين العقوبات والأسرة وقانون حماية الأسرة من العنف ، تشجيع النساء على كسر الصمت من خلال الإدلاء بشهاداتهن وتقديم شكاوي لجهات الاختصاص وتكرار عقد هذا النوع من الجلسات لأنه يساهم في كسر حاجز الصمت عند النساء المعنفات.

لتعديل بعض الحقوق المدنية التمييزية ضد المرأة تم تنفيذ حملات ضغط وتأثير نفذهما الائتلاف النسوي للعدالة والمساواة (ERADA) ، الحملة الأولى " حملة نحن مواطنات "تبنت وهي حق المرأة في الحصول على جواز سفر لأطفالها القصر ، وحقها في نقلهم من مدرسة إلى أخرى ، وحقها في فتح حساب بنكي لهم . وأهم الانشطة في الحملة كانت : لقاءات توعيه بهذه الحقوق ، وإنتاج وبث فيديوهات للقاءات مع صناع القرار حول مواضيع الحملة ، وعريضة إلكترونية ، عريضة فردية تم توقيعها من حوالي 6،000 شخص ، و عريضة مؤسساتية وقعتها 70 مؤسسة نسوية وحقوقية من الضفة الغربية وغزة . كانت نتيجة الحملة بأنه تم تبني رئاسة الوزراء لهذه المطالب واصدار تعميمات بهذا الخصوص للجهات ذات العلاقة . و الحملة الثانية تحت عنوان " حملة نحن مواطنات 2"التي تم إطلاقها في أيلول 2018 وهدفت إلى تعديل مادتين في قانون الأحوال الشخصية وهما؛ رفع سن الزواج إلى 18 سنة، وإلغاء الطلاق الشفوي و استبداله بالطلاق القضائي من خلال التسجيل في المحكمة. تم التوقيع على مذكرة تتضمن هذه التعديلات من ائتلاف إرادة ومؤسسات نسويه وحقوقية ومن بينها الجمعية، ورفعها إلى رئيس الوزراء.